الثورة
الأحد: 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م -العدد 18182
Sunday : 5 Thu Alqeadah 1435 - 31 August 2014 -Issue No.18182
www.althawranews.net

موظفو هيئة الأراضي يطالبون هيئتهم تسليمهم الأراضي

قضايا وناس | معاذ القرشي

طالب ما يزيد عن خمسمائة موظف في الهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني رئيس الهيئة بسرعة التوجيه في شق شوارع وحدة الجوار للمخطط رقم 3u3 بمنطقة بيت بوس والخاص بموظفي الهيئة وفرع المحافظة وإيقاف أي تصرف بأراضي الدولة بالمنطقة آنفة الذكر تحت أي مسمى حتى تستكمل إجراءات الصرف للموظفين عموما وفي المقام الأول .

هكذا طالب موظفي الهيئة رئيسهم في رسالة إليه ومذيلة بتوقيعات أكثر من خمسمائة موظف ؛ مؤكدين في مناشدة أرسلت إلى الصحيفة مرفق معها التوقيعات ورسائل المخاطبة بأن الموظفين ينتابهم الخوف من ضياع حقوقهم في ظل عدم حسم

وزارة الداخلية إيقاف المعتدين على الأرض وتوفير الحماية للفرق الفنية التي ستقوم بتحديد ووضع

العلامات الخاصة بالشوارع والبلكات تمهيدا لتوزيعها على الطبيعة على المستفيدين من موظفي الهيئة .

وجاء بالمناشدة أن رفع الحماية تحت مسمى التزام مشايخ و عقال المنطقة بحل الإشكال بالطرق الودية ومضا أكثر من عام و نصف العام دون أي نتائج تذكر فإن ذلك يعد ـ بحسب رسالة الموظفين ـ إضراراً بمصلحة الدولة وبالموظفين وتشجيع بعض ضعفاء النفوس لمحاولة الاعتداء ونهب أراضي الدولة والسطو عليها وعلى ما يخص الموظفين .

وطالبوا سرعة صرف العقود الفردية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف التصرف بأراضي الدولة بالمنطقة المذكورة تحت أي مسمى وذلك حماية و ضمانا لحقوق الموظفين الشرعية والقانونية .

مرفق :الرسائل +أوراق التوقيعات الخاصة بالموظفين .

1109 إجمالي الجرائم والقضايا التي وقعت منذ بداية العام الجاري بالحديدة

قضايا وناس / معين محمد حنش

أكد مدير عام شرطة محافظة الحديدة العميد محمد المقالح بأن أهم القضايا المضبوطة خلال الفترة من يناير حتى أغسطس 2014م بلغت 1109 مؤكداً بأن عدد المتهمين المضبوطين 1454 متهما تم القبض عليهم وقال :توزعت جميعها في قضايا القتل العمد وغير العمد 46 وعدد المتهمين المضبوطين 72 شخصا.

وأضاف في تصريح لـ"الثورة" أن من تم خطفهم 14 شخصا وفي انتهاك حرمة المساكن 32 والمضبوطين 39 شخصا.

ونبه المقالح بأن من أنواع الجرائم والقضايا الغريبة أيضا الاعتداء على حرمة العقيدة 8 قضايا والمضبوطين 10.

وأوضح المقالح إلى أن قضايا الترويج للمخدرات بلغت 142 قضية والمضبوطين 179 شخصا على ذمتها بالإضافة إلى جرائم السرقات المتنوعة 268 والمضبوطين 353 شخصا.

وأكد العميد الركن محمد المقالح مدير شرطة محافظة الحديدة أن أغلب المشاكل والقضايا الحاصلة في مدينة الحديدة هي بسبب الاعتداءات على أراضي المواطنين وأن كثير من الناهبين أحدثوا اختلالات أمنية في المحافظة جراء تزايد تلك الاعتداءات على أراضي المواطنين دون وجه حق.

وأضاف أن الحملة الأمنية المشتركة لن تغادر الحديدة حتى تنتهي من عملها في المدينة وإزالة كافة الاستحداثات والاعتداءات على أراضي المواطنين ومن ثم الانتقال إلى مختلف المديريات الأخرى ..مؤكدا بأنه تم ضبط 21 متهما بالبناء العشوائي في أراضي حرم المطار قاموا بالبناء العشوائي ضمن حرم المطار خلال الحملة الأمنية التي نفذتها اللجنة الأمنية المكلفة بتنفيذ مهام اللجنة الرئاسية لنظر ومعالجة قضايا الأراضي بالحديدة.

النائب العام يحيل القضية للنيابة تفاعلاً مع "قضايا وناس"

مشاهد مما يجري في المعهد الفني والتدريب المهني بأمانة العاصمة

■ قضايا وناس/ وائل شرحة - معاذ القرشي

لا شيء يوقف الفساد..أنهَ السيل الجارف..وكرة الثلج المتدحرجة..فحين يتسلل الفساد إلى المعاهد والمراكز الفنية والمهنية التي يلجأ إليها الطلاب العاجزين عن الإلتحاق بالجامعات الحكومية والأهلية بسبب الظروف المادية..تحل عليه لعنة الجميع, فلم يكتفي "الفساد" في وزارة ما أو مؤسسة وإنما توجه نحو المعهد الفني والمهني, حيث وجد هناك البيئة المناسبة للعيش والتغلغل في ممارسة مهامه.

وتعتبر المعاهد والمراكز الفنية والمهنية البديل الوحيد أمام الطلاب الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالجامعات والمعاهد العلمية الرسمية بسبب انخفاض معدلاتهم وكذلك من لم تسمح لهم الظروف الاقتصادية بالانضمام إلى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الخاصة..إذ يتوجه هؤلاء نحو المعاهد المهنية لكسب مهارات وحرف في مختلف مجالات العمل, ليتمكنوا من خلال المهنة المكتسبة على فتح مشاريع صغيرة بسوق العمل تساعدهم على العيش هم وأسرهم بكرامة وعزة.

ما نتحدث عنه هنا..هي قضية فساد كبيرة وخطيرة.. مرتكبيها تجاوزوا القوانين وتناسوا الجهات الرقابية والمشرفة على المعهد..وليس المعهد التقني والمهني الكائن بشارع بغداد بأمانة العاصمة من تغلغل فيه الفساد فحسب, وإنما هناك معاهد كثيرة وبمحافظات مختلفة قضى الفساد فيها على كل جميل.

قضية المعهد التقني والمهني أثارتها صحيفة "الثورة" على صفحات "قضايا وناس" منتصف ديسمبر من العام المنصرم..حيث كشفت ما يحدث من فساد وتجاوزات داخل المعهد, داعمة معلوماتها بوثائق رسمية وتقرير الجهات الرقابية ..الموضوع الذي نشرته "الثورة" كان حول الفساد المالي المتعلق بتغذية الطلاب وكيف يتم شرائها بطريقة مخالفة للقانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وكذا قانون المناقصات والمشتريات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية وقانون السلطة المحلية المتعلقة بهذا الشأن.

تفاعل النائب العام الدكتور/ علي أحمد الأعوش معا ما نشرته "الثورة" منتصف ديسمبر من العام الماضي ووجه مذكرة لمحامي عام نيابات الأموال العامة بالتأكد من صحة ما نشر في الصحيفة والاطلاع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة..بدوره محامي عام نيابات الأموال العامة وجه وكيل نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية بالاطلاع على القضية والتنسيق مع الهيئة لجمع البيانات والمعلومات ومحاضر جمع الاستدلالات عما نشر بالصحيفة وإحالة ما يرقى بالإحالة إلى النيابة للتصرف طبقا للقانون.

وفيما تزال النيابة تحقق في القضية, حصلت "الثورة" على وثائق وتقارير رسمية جديدة, تكشف سلسلة من مسلسل الفساد المالي والإداري بالمعهد التقني والمهني, إذ أشار التقرير الحديث إلى أن هناك مخالفات قانونية في شأن التعيينات وأقامت الدورات التدريبية, وهي كالتالي:

أولا..كل من تم تعيينهم بداية بعميد المعهد ونائبة وحتى رؤساء الأقسام كان بطريقة مخالفة للقانون و التوصيف الوظيفي, بحسب مذكرة المركز الوطني للرقابة وتعزيز الشفافية والنزاهة التي رفعها للنائب العام والذي أكد فيها على أن كل المعينين بالمعهد لا يملكون سوى شهادة الثانوية العامة وما أدناها .. حيث يؤكد الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة ومركز معلومات الخدمة أن الوظائف التي يشغلها قيادة المعهد ورؤساء الأقسام فيه مخالفة للقانون حيث لا يشغل منصب العميد و نائبه و الوكلاء إلا من يحملون شهادات الدكتوراه أو ما يعادلها ؛وكذا رؤساء الأقسام أن يكونوا على أقل تقدير من حملات الشهادة الجامعية ..معتبراً ذلك فسادا مالي وإداري يخل بالسلم التعليمي وبقيم التعليم والمعايير الخاصة لشغل الوظيفة التعليمة العامة والعليا. مؤكداً على أن هذه المعلومات لم تأتي من محض خيال وإنما من مركز تكنولوجيا المعلومات بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات وكذلك من سجلات المعهد.

ثانياً..إقامة دورة تدريبية لعدد (30) شخص من اللاجئين الصوماليين تم توزيعهم بالتساوي على ثلاثة برامج تدريبية لمدة ساعتين متزامنتين في اليوم للبرنامج الواحد, تم ذلك في ظل عدم وجود أي مسوغ قانوني أو لائحة تجيز للمعهد بإقامة دورات تدريبية لغير اليمنيين, بحسب تقرير رسمي صادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة, والذي أشار إلى أن المعهد حصل مبلغ (4,800,000) ريال

تكاليف أجور للدورة التدريبية التي أقامها المعهد للصوماليين..وهذا ما أشار إليه أمين العاصمة الأستاذ عبد القادر هلال 10 | 11 | 2013م في مذكرة وجهها إلى عمداء المعاهد و التي أكد فيها عدم تنفيذ أي دورات أو أنشطة تعليمية واستشارية مهما كان نوعها أو الجهة المستفيدة منها إلا بعد التنسيق مع مكتب الأمانة .

وذكر تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التجاوزات التي حصلت في عملية الصرف نختصرها في الآتي:

1ـ قيام عميد المعهد بإصدار قرار إداري قضى بتكليف عدد (13) شخصاً للقيام على دورة تدريبية من مدربين ومشرفين, محدداً فيها المبالغ المالية المستحقة والتي بلغت "2,491,000" ريال لكل من شملهم التكليف خلال فترة التدريب التي وصلت نحو "24" أسبوعاً, دون احتساب أيام الإجازات والعطل الرسمية.

2ـ ظهور أسماء عدد "8" من خدمات المعهد ضمن كشوفات الصرف الخاصة بالمشرفين والقائمين على الدورة التدريبية, حيث صرف لهم مبلغ "42,000" ريال, بالرغم أن هذه الأسماء لم يشملها قرار التكليف.

3ـ صرف مبلغ "264,000" ريال مقابل بدل مواصلات لمعظم من سبق لهم الصرف من المشرفين على الدورة التدريبية.

4ـ صرف مبلغ "90,000" ريال بدل مواصلات لعدد "5" أشخاص من خارج المعهد مقابل بدل إشراف خارجي على الدورة التدريبية, وبالرغم أن هؤلاء لم يكونوا ضمن المكلفين رسمياً بالإشراف على الدورة.

5ـ عدم إتباع الإجراءات والضوابط المنظمة لعملية الصرف, حيث تم شراء طلبات للموظفين بمبلغ "140,857" ريال دون وجود طلبات مسبقة للموافقة وتحديد الغرض من شرائها.

6ـ عدم تقيد المختص في المعهد بالعمل وفقا لأحكام المادة (10) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لسنة 2007م, حيث تم صرف العديد من المبالغ بموجب فواتير بلغ إجمالي قيمتها (412,770) ريال مقابل شراء مواد كهرباء ومستلزمات مكتبية وغيرها دون إرفاق ما يؤكد توريدها وصرفها بإذونات مخزنيه, بالإضافة إلى قيام المختص بالمعهد بتجزئة المشتريات..تقرير الجهاز المركزي الصادر بتاريخ 6 | 3 | 2014م الذي يزيد عن 50 صفحة و 769 وثيقة و مستند جمعها خلال نزوله إلى المعهد لفحص و مراجعة تلك الوثائق التي تؤكد حجم العبث بالمال العام و المصروفات و الكسب الشخصي لمبالغ طائلة و أرقام فلكية تم الاستحواذ عليها وفقا للكشوفات و الوثائق التي حصلنا عليها إلى جانب تقرير الجهاز .. رسالة القاضي أبو بكر حسين السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة المرسلة إلى محامي عام نيابات الأموال العامة و المرفقة بالتقرير التفصيلي و الوثائق أكد في ختامها على أمله في الإطلاع و الإحالة إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال هذه القضية و موافاة الجهاز بالنتائج أولا بأول .

ما ورد في الأعلى كان جزء بسيط مما ذكره تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة..وهذا نموذج من الفساد المعشعش بالمعهد الفني والتدريب المهني الواقع بشارع بغداد أمانة العاصمة ولكم أن تتخيلوا الفساد بالمعاهد الأخرى في ظل استمرار الجهات الرقابية والإشرافية بالتستر على أمثال هؤلاء وتفويت مثل هذه القضية عبر تمديد التحقيق منها وإرسال وتبادل المذكرات مع الجهات الأخرى.

بدورنا نشكر تفاعل النائب العام والإصرار والعزيمة التي تسكن شخصه الكريم المحب لوطنه الرافض لممارسة الفساد بالرغم من الصعوبات التي يواجهها في مواجهة ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ونشد عليه بإكمال مشواره ومسيرته التي ستخلد أسمه في قلوب أبناء اليمن وسيذكرها التاريخ في كل مجلدات المرحلة.

من ملفات الشرطة

الكلب..ورائحة الزوجة المفقودة

الحلقة الثانية

ملخص ما نشر في عدد الأحد الماضي

تبلغت شرطة المنطقة من الزوج عن اختفاء زوجته من اليوم السابق قائلاً أنها خرجت من المنزل وقت العصر واتجهت إلى حفلة عرس بطرف المنطقة ولكنها لم تعد، وأنه سأل وبحث عنها ولم يجد لها أثراً ويعتقد أنها تعرضت لمكروه ما.. ثم في اليوم السادس من البلاغ وصل إلى أمن المنطقة أحد إخوان الزوجة المختفية وهو شاب محامي متخرج حديثاً وأفاد بأن صهرهم الزوج اتصل بأمه وأبيه قبل يومين وأبلغهما عن اختفاء ابنتهما زوجته والإبلاغ عنها بأمن المنطقة وأنه - أي الأخ المحامي - لم يعلم بذلك إلا مساء أمس وجاء إلى أمن المنطقة لاستفسارهم عما توصلوا إليه بشأن أخته المفقودة, فرد عليه ضابط التحري الذي تكلف بالبحث عنها أنهم لم يتوصلوا لشيء بعد، ثم سأله عن معلوماته حول أخته المبلغ عنها وحياتها مع زوجها وغير ذلك، فأفاد الأخ بأنها تزوجت من قبل وكان زواجها ذاك بطريقة البدل أو الشغار ثم تزوجت بالرجل الأخير المبلغ بعد طلاقها من ذلك الزوج الأول والذي كان أحد أولاد العم، وكانت تحبه ويحبها ووقع طلاقهما على إكراه وتحت الضغط بلا إرادة وأن حياتها مع الزوج الثاني منذ زواجها به عادية وطبيعية باستثناء أنه ضربها قبل سنتين وجاءت للمنزل حانقة ثم حلت المشكلة وأعيدت إليه وتلك كانت المرة الوحيدة، وبعد هذه الإفادة للأخ المحامي انتقل الضابط المكلف للتحري بنطاق محل سكن الزوج وتوفرت هناك معلومات عن طريق سؤال نساء الجيران وبعض نساء الأهالي بالمنطقة لتؤكد أن أي من النساء لم تر المرأة المبلغ عنها تأتي لحفلة العروسة تلك التي ذكرها الزوج في بلاغه، كما أن أياً منهن لم تشاهدها بذات اليوم بالمرة.. في حين ذكرت إحداهن: لها بخصوصياتها وأنها كانت صديقة مقربة للمرأة وتأتي وأنها أخبرتها أكثر من مرة أن زوجها يشك بها وأنها لا تحبه وهي على خلاف معه غالباً لسبب ولغير سبب ولكنها مجبرة على البقاء معه لأجل طفلتها التي أنجبتها منه ولأنها حامل منه بالطفل الثاني.. وهنا بدأ ضابط التحري على إثر هذه المعلومة الأخيرة يتجه في متابعته وجمع الإفادات على منحى آخر..وهاهي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية.

بعد إفادة الجارة الأخيرة والتي تضمنت أن المرأة كانت صديقة لها وحكت لها أكثر من مرة شاكية بأن زوجها يشك بها وأنها على خلاف وإياه لسبب وبدون سبب وتصبر لأجل طفلتها وكذا لأنها حامل منه في أشهرها الأولى بالطفل الثاني.. إضافة إلى ما ورد في شهادات العديد من نساء الجيران والأهل اللاتي كن حاضرات حفلة العروسة بطرف المنطقة ونفين رؤية المرأة المختفية تأتي للحفلة في ذلك اليوم الذي ضاع أثرها فيه، عقب هذه الشهادات للنسوة وتلك الإفادة للجارة الصديقة اتجه التحري للضابط المكلف حول الزوج المبلغ وطلبه لطرح الأسئلة عليه مرة أخرى على سبيل استيفاء التحريات وجمع الإفادات ثم انتقل للمرة الثانية بصحبته إلى المنطقة قائلاً أنه يريد سؤال بقية الجيران والأهالي لعل ذلك قد يوصل إلى شيء في الوقت و كان يهدف من هذا الانتقال إلى محاولة الدخول عن طريق شيخ المنطقة وبحضوره إلى منزل الزوج ومعاينته ولو بطريقة غير مباشرة أو بصفة غير رسمية لأنه بدأ يشك في الزوج وشرع يضع في إفتراضه أنه لا يستبعد أن يكون هو وراء اختفاء زوجته نظراً لثبوت وجود الشك لديه بها وعدم استقرار الحياة الزوجية بينها حسب إفادة الجارة الصديقة سابقا بذلك.. وعند وصول الضابط هناك حرص على استدعاء شيخ المنطقة عن طريق أحد الأهالي ثم قام بحضوره ومساندته باستفسار بعض الجيران والأهالي من الرجال والنساء وبالأخص الجيران المحيطين بمنزل الزوج والملاصقين له وكان العديد من المنازل في المنطقة بها أحواش البعض من هذه الأحواش أبواب خارجية وأسوارها عالية ومغلقة والبعض الآخر ليس لها أبواب تغلق وتفتح وأسوارها منخفضة ومنها منزل الرجل زوج المرأة المختفية الذي كان له حوش بداخله أشجار وسوره على ارتفاع متوسط وبدون باب مغلق.

ولقد ذكر أحد الجيران وهو ساكن في المنزل المقابل لبيت زوج المرأة حين سؤاله من قبل الضابط حول ما إذا رأى أو

عرض وتحليل /حسين كريش

سمع شيئا مريباً ولافتاً للنظر يتعلق ببيت الزوج من قبل يوم اختفاء المرأة وبعده..بما يفيد أن غرفته الخاصة به في منزله والتي للنوم وللجلوس للمقيل غالبا هي الغرفة التي تطل نوافذها على حوش منزل زوج المرأة أو مقابله وأنه مما لفت نظره منذ مدة ليست بالقليلة مشاهدته لأحد الكلاب المتواجدة بالمنطقة وهو كلب أوصافه كذا وكذا يأتي إلى حوش المنزل في النهار والمساء كل يوم أو معظم الأيام وكانت المرأة زوجة الرجل تخرج له بالماء وبقايا الطعام من باب العطف والإحسان وفعل الخير فيأكل ويشرب وينتقل للجلوس باسطا ذراعيه أمام باب المنزل قليلا ثم يذهب لحال سبيله وبعد ذلك يعود في وقت تناول الطعام وهكذا..وأنه أي الجار الشاهد بقي يشاهد تردد الكلب المذكور على حوش المنزل والانتظار كعادته خلال الأيام الفائتة ولم ينقطع.. وأنه صادف بعد ظهر يوم أمس أو اليوم السابق كان جالساً للمقيل بنفس غرفته المطلة على المنزل والحوش ورأى من النافذة الكلب المشار إليه قد أتى ودخل للحوش ووقف أمام باب المنزل للحظات وهو ينبح ثم راح يدور ويلف داخل الحوش حتى انتهى إلى جوار الشجرة قرب طرف السور الملاصق بركن المنزل وهناك رآه يحفر بيديه ورجليه في أرض المكان وينبح بصوت متقطع ولكن لبعض دقائق ثم خرج مغادراً للمكان والحوش وبعد ذلك بحوالي ساعة عاد مرة أخرى للمكان وكرر ذات الحركة السابقة ونباحه وغادر.. وليس ذلك وحسب ولكنه شاهد الكلب كذلك يأتي في صباح هذا اليوم ويكررها للمرة الثالثة بنفس الطريقة..فكانت إفادة الجار صاحب المنزل المقابل هذه بمثابة وميض الضوء الذي حرك معيار الشك لدى الضابط وجعله يميل للاعتقاد بأن الأمر قد يكون وراءه ما وراءه وأن القضية لا يستبعد أن تكون أكبر من حكاية بلاغ عن زوجة هاربة ومختفية وقرر حينها الضابط وبصحبته شيخ المنطقة التوجه إلى حوش منزل زوج المرأة للتأكد من المكان الذي سبق وذكره الشاهد صاحب البيت المقابل بأنه رأى الكلب يتردد عليه ويحفر نابحاً فيه لثلاث مرات من يوم أمس فسارا نحو منزل الزوج وبمعيتهما شخصان من الأهالي وأحد الأفراد من شرطة المنطقة وكانوا خلال ذلك على مسافة من المنزل ولما وصلوا إلى ساحة موقع المنزل وقبل اقترابهم من مدخل الحوش له ببعض أمتار حدث وكان ذلك من المصادفة أيضا أو من حسن الحظ أن تناهى إلى أسماعهم صوت نباح كلب مصدره كان من داخل الحوش المتجهين إليه فسارعوا بخطواتهم باتجاه مدخل حوش المنزل وهناك حال وصولهم ودخولهم للحوش رأوا الكلب يحفر بيديه وينبح في المكان الذي أفاد عنه الشاهد الجار من قبل بجوار شجرة متدلية إلى عرض المنزل بالركن.. فاقتربوا من المكان حيث كان الكلب..وهنا بدأت أنوفهم تشم رائحة غريبة وكريهة تفوح من البقعة التي شاهدوا خربشة وحفر الكلب في ترابها وقاموا بنبش التراب وكلما تعمقوا بالنبش للأسف تزايدت الرائحة الكريهة، واستمروا كذلك وما هي إلا لحظات حتى تكشفت لهم المفاجأة وصدموا بالكارثة خلال ذلك حيث ظهر لهم بداخل الحفرة والتي كانت على عمق متر تقريباً كيسان من فتحتيهما وفيهما وصلات أو قطع لحم إضافة إلى رجلين ويدين وكذا رأس امرأة إلى جانبها بداخل أحد الكيسين، وهي جميعها للمرأة الزوجة المختفية والمبلغ عنها..فأمر الضابط بتغطية الحفرة والابتعاد عن المكان وتركه على حاله ثم سارع إلى إبلاغ مدير أمن المنطقة والعمليات بذلك وطلب إرسال مختصي الأدلة الجنائية للمعاينة الفنية وكذا إرسال سيارة طقم شرطة المنطقة مع أفراد مسلحين لاستكمال الإجراءات والتحريز وللمتابعة والضبط ..في الوقت الذي سارع وبمشاركة من معه للبحث عن الزوج الذي كان قد ترك الضابط ساعة وصولهم للمنطقة مستئذناً إياه وقائلاً له أن لديه مشوار بطرف المنطقة أو خارجها سيذهب إليه ثم سيعود فيلتقي به عند شيخ المنطقة بعد أن يكون انتهى من مهمة التحري التي جاء من أجلها وكان حتى اللحظة لم يزل غائبا في مشواره ولم يعد منه بعد كما لم يكن لديه علم بما استجد أو ظهر وتم اكتشافه .. وانتبه الضابط مركزا على هذه النقطة بقوله لمن معه : عليكم كتم الخبر وعدم تسريبه إلى أي من المنطقة خارج نطاق هذا المكان حتى لا يصل نبأ اكتشاف الجريمة إلى علم الزوج الذي أصبح هو المتهم الأول بارتكابها ومطلوب القبض عليه أينما ظهر وخلال اللحظة التي يظهر بها..

وبينما هم كذلك وبعد مرور ما يقارب ربع ساعة من ابتعادهم عن المنزل والحوش وانتشارهم بأطراف الساحة بذات النطاق أعينهم على حوش المنزل ويترقبون عودة الرجل المتهم من مشواره لتتم مباغتته وضبطه, وكان ظهوره ووصوله ثم التفوا حوله بهدوء وقام الضابط بوضع يده عليه وضبطه في اللحظة قائلاً له لقد وجدنا امرأتك المفقودة وتم اكتشاف سر اختفائها الدفين..وفي هذه الأثناء وصل رجال الشرطة والبحث وخبراء الأدلة الجنائية على سيارة الطقم من أمن المنطقة ليتم ادخال وحجز الزوج المتهم على سيارة الطقم للتحفظ عليه وتتم مباشرة إجراءات المعاينة الفنية والتصوير للمكان والجثة وإخراج الجثة المقطعة بعد ذلك من الحفرة ونقلها للتحفظ عليها مؤقتا حتى تستكمل الإجراءات وتتواصل مهمة جمع الاستدلالات والتحقيقات لكشف الجريمة وملابساتها ومعرفة من وراءها ومرتكبها وكذا الأسباب والأسرار الخفية لارتكابها .